وظيفة الشواهد النحوية

في كتاب المقرّب لابن عصفور

The Benefit of Grammatical Examples

In Al-Muqarab Book to Ibn Osfor

أ.م.د.يونس عبد مرزوك

كلية الامام الاعظم

ملخص البحث

بعد التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف بإيجاز بينت الآتي:

يُعنى النحويون جميعاً عناية كبيرة بالشواهد النحوية التي هي روح النحو كما يقال وابرز الوظائف التي جاء بها الشاهد عند ابن عصفور هي:

1. توثيق القواعد النحوية وإثباتها.
2. ترجيح قاعدة نحوية على أخرى.
3. بيان حكم نحوي.
4. جواز الأمرين.

فمن الأمثلة على توثيق القواعد النحوية:

أ. الفصل بين الصفة والموصوف بجمل اعتراضية.

ب. إضافة الفاعل إلى المصدر ونصب مفعوله.

ت. إضافة (ذو) إلى الفعل.

ومن أمثلة ترجيح قاعدة على أخرى.

أ. انفصال الضمير أرجح من اتصاله.

ب. تنازع عاملين على معمول واحد.

ومن أمثلة بيان حكم نحوي

أ. مباشرة الفعل لحرف النداء.

ب. (مَن) الاستفهامية تُعرب كـ(أي) حالة الوصل.

ت. (دعا) يصل إلى مفعول ثانٍ بغير حرف جر سماعاً.

ومن أمثلة جواز الأمرين أو أحدهما:

أ. حذف حرف النداء.

ب. الحاق (نعم، وبئس) علامة التأنيث إن كان فاعلهما كُنِّي به عن مؤنث.

ت. دخول اللام في جواب (لولا).

وأخيراً خاتمة وتوصيات أجملتها في نهاية البحث.

المقدمة

الحمد لله تجلت شواهد توحيده وعظمت آياته حتى استغنت عن الشرح والبيان، والصلاة والسلام على نبيه وحبيبه الذي بانت شواهد حبه على سيماء الوجوه المشرقة بالإيمان وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الشواهد النحوية التي أتى بها النحاة تتطلب معرفة دقيقة لما استشهدوا به، فمن المعلوم أن من يريد دراسة النحو على أصوله. الآتيان بالشواهد لأنها روح النحو التي تنسجم مع القواعد والأصول التي استنبطها النحاة منها.

وعند البحث عن نموذج في هذا الميدان وجدت نفسي أمام كتاب جليل كبير الفائدة، قرأته مرات عديدة جمعت أثناءها المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة لبيان وظيفة الشواهد النحوية في "كتاب المقرب لابن عصفور"، معرِّفاً بالمؤلف وكتابه المقرّب باختصار، مستعرضاً بعد ذلك وظيفة الشواهد النحوية التي أوردها في كتابه هذا.

ابن عصفور: هو علي بنُ مؤمن بن محمد بن علي[i] بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبدالله بن منظور [ii] الحضرمي، الاشبيلي الأندلسي النحوي أبو الحسن المعروف بابن عصفور.

ولد ابن عصفور في اشبيلية من بلاد الأندلس عام سبعة وتسعين وخمسمائة للهجرة النبوية المباركة (597هـ)، وبها نشأ، وتلقى فيها مبادئ علوم العربية والأدب، على أيدي علماء هم من أكابر علماء عصره وأئمة العربية في الأندلس[iii]، ولم تذكر مصادر ترجمته شيئاً عن حياة أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ونشأته الأولى[iv].

تصدى ابنُ عصفور في بلاد عدة للاشتغال والدرس، وطاف في الأندلس، وأخذ عن علمائها، ويذكر المترجمون له: أنه بعد أن اشتد عوده ورسخت قدمه في النحو صارت له حلقة كبيرة يدرس فيها طلابه، ويأخذون عنه ويفيدون منه، وكان بداية ذلك في اشبيلية، وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، فأقرأ النحو باشبيلية، وشريش، ومالقة، ولورقة، ومرسية، وتذكر مظان ترجمته أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهَّل لغير ذلك، فأقبلت عليه الطلبة وعم نفعه في البلاد وأملى بها تقاييده على كتاب سيبويه والجزولية وصنف فيها الكتب، وكان يتنقل بين الأندلس وتونس، وأقام بتونس مدة قصيرة، وكان كما يقول مترجموه: (حامل لواء العربية في زمانه)[v] واتصل ابن عصفور بامراء زمانه فقد أشار إليه الأمير أبو زكريا صاحب أفريقية وتونس توفي سنة 647هـ، بتأليف المقرّب[vi].

وفاته:

اختلف المؤرخون والعلماء في وفاة ابن عصفور، والصورة التي مات عليها، فذكر الغبريني أنه توفي بتونس في عشر السبعين وستمائة من غير أن يحدد سنة الوفاة، ويذكر الذهبي أن وفاته في سنة ست وتسعين وستمائة، ووافقه ابن شاكر الكتبي في أحد قوليه إذ قال أنه توفي سنة (693هـ أو 696هـ) وابن العماد الحنبلي[vii].

ترك ابن عصفور جملة من الاثار في النحو والادب، منها كتابه المقرّب موضع بحثنا، وهو من أهم آثار ابن عصفور، وقد أصاب شهرة رفيعة، وصيتاً بعيداً، وعُني به النحاة عناية حميدة، وتناولوه بالشرح والتهذيب والتعليق، وأظهر هؤلاء أبو حيان الأندلسي، الذي وضع له شروحاً ومختصرات، فذكر منها:

1. تقريب المقرب
2. التدريب في تمثيل التقريب: وهو شرح لكتابه (التقريب) الذي اختصر به المقرَّب.
3. مثال المقرّب في النحو لابن عصفور نفسه[viii].

وظيفة الشواهد النحوية :

يُعني النحويون جميعاً عنايةً كبيرةً بالشواهد النحوية التي هي روحُ النحْوِ كما يقال، وذلكَ لما لها من أهميةٍ في تأصيلِ القواعدِ وتثبيتها، فالنحاةُ يلجأون إلى هذه الشواهدِ؛ لأنَّها هي الدليلُ على صحة ما يذهبون إليه، وهي حجتهم، وتمثل الدليل على اثبات حكم نحوي أيضا أو تقرير رأي أو ردِّه أو هدم قاعدةٍ ما، وكل ذلك يأتي الشاهد الواحد عليه وهي وظائفه، أو هي العلة التي يأتي الشاهدُ من أجلها، وهذا الشاهد الذي يأتي لذلك يُسمَّى شاهدُ استدلالٍ، وهناك نوعٌ آخرُ من هذه الشواهد، وهو ما يدعى بـ(شاهد بيان) في رأيي، وهو الذي يأتي لبيان شهادٍ آخرَ أو تمثيلٍ أو حتَّى تخريج، فليس كلُّ الشواهد يؤتى بِهَا لغرض الاستشهاد، فهناك المخرَّجُ مِنْهَا، وهناك ما يأتي للتمثيل فقط.

ويمكن التمييزُ بين شاهد الاستدلال وشاهدِ التمثيل بمعرفة النصِّ الذِي أتى فيه الشاهد، أي معرفةِ السياق في الكلام النحوي، وما يهمنا من هذين النوعين في بحثنا هو شاهدُ الاستدلال الَّذي يشمل وظائفَ متعددةً في الدراسة النحوية، وأبرزُ الوظائف الَّتِي جاء بِهَا الشاهدُ عند ابنِ عُصفور هي:

1. توثيقُ القواعد النحوية وإثباتُها.
2. ترجيحُ قاعدةٍ نحوية علَى أُخرى.
3. بيانُ حكمٍ نحوي.
4. جوازُ الأمرين.

1. <u>توثيق القواعد النحوية وإثباتها:</u>

إنَّ أهمَّ وظيفةٍ يؤديها الشاهدُ النحويُّ عند ابنِ عُصفور وأبرزَها من بين الوظائفِ الأُخرى هي توثيقُ القواعدِ النحوية، وكان لها الحضورُ الأوسعُ فيه، وفيما يأتي بعضٌ من الأمثلةِ على ذلكَ:

أ - الفصل بين الصفة والموصوف بجمل اعتراضية:

أوردَ ابنُ عُصفور في باب (النعت) شاهدا على هذا، وهو قوله تعالى: ﴿ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ﴾(الواقعة: ٧٦)، وهذا ممَّا أثبته النُّحَاةُ، إذْ يقول ابن جني(ت392هـ): "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثيرٌ قد جاء في القرآن وفصيح الشعرِ ومنثورِ الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستكثر عندهم أنْ يعترض به

بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصلُ فيه بغيره إلا شاذا أو متأوَّلا، قال الله سبحانه وتعالى : چ ى ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج چ (الواقعة: ٧٥ – ٧٧) [ix] ، ويقول: "الاعتراضُ في هذه اللُّغَةِ كثيرٌ حسنٌ"[x].

ولكن هذا إنْ كان الفصلُ بين التابع والمتبوع بغير أجنبيٍ محضٍ، كمعمولِ الوصفِ، نحو قولِه تعالى : چ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱچ(ق: ٤٤) فـ(علينا) معمولٌ، ومعمولِ الموصوفِ نحو : (يعجبني ضربُك زيداً الشديدُ) فـ(زيداً) معمولٌ للموصوف (ضربك)، وعاملِه نحو : (زيداً ضربتُ القائمَ) فـ(ضربت) عاملُ لـ(زيداً) الموصوف، ومفسرِ عاملِ الموصوفِ، نحو قوله تعالى : چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ چ(النساء: ١٧٦) فـ(هلك) فعلٌ مفسرٌ للعامل (هلك) المقدرُ قبلَ (امرؤٌ) والموصوف هو (امرؤٌ)، ومعمولِ عامل الموصوف، نحو قوله تعالى : چ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ چ(المؤمنون: ٩١ – ٩٢) فـ (عما يصفون) معمولُ لعامل الموصوف (سبحان) والموصوفُ هو (الله)، والمبتدأ الذي خبرُه فيه الموصوفُ، نحو قوله تعالى : چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ چ(إبراهيم: ١٠)، والخبرِ نحو : (زيدٌ قائمٌ العاقلُ)، فـ(قائم) خبرٌ فصل بين التابع والمتبوع، والقسم نحو : (زيد والله العاقلُ قائمٌ)، وجواب القسم، نحو قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ چ(سبأ: ٣)، والاعتراضِ، نحو قوله تعالى : چ ئح ئم ئى ئي بج چ(الواقعة: ٧٦)، والاستثناءِ، نحو : (ما جاءني أحد إلا زيدا خيرٌ منك)[xi].

أما الفصلُ بين الصفةِ والموصوف بأجنبي فلا يجوز [xii]، والاعتراضُ ينقسم قسمين، أحدهما : لا يأتي في الكلام إلا لفائدةٍ، وهو جارٍ مجرى التوكيد، والآخر أنْ يأتي فيِ الكلام لغير فائدة، فإما أنْ يكون دخولُه فيه كخروجه منه، وإما أنْ يُؤثِرَ في تأليفه نقصا وفي معناه فساداً، فالقسم الأول، وهو الذي يأتي في الكلام لفائدة، ومنه قوله تعالى : چ ى ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج بح ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ(الواقعة: ٧٥ – ٧٨)، ففي هذا الكلام اعتراضان، أحدهما قوله تعالى :چ ئح ئم ئى ئي بج چ(الواقعة: 76)، وذلك اعتراضٌ بين القسم الذي هو (فلا أقسم بمواقع

النجوم)، وبين جوابه الذي هو : (إنه لقرآن كريم)، وفي هذا الاعتراض اعتراضٌ أخرُ بين الموصوف الذي هو (قسم)، وبين صفته التي هي (عظيم)، وهو قوله : (لو تعلمون)(xiii).

ومن ذلك كما يقول القيسيقول الشاعر:

ألا هل أتاها والحوادث جمَّةٌ بأنَّ امرأ القيسِ بن تملَكَ بَيْقَرا (xiv)

فاعترض بقولِهِ: (والحوادثُ جمةٌ) بين الفعل وفاعله، وقد جاء بأبياتٍ مثله وجعلها من الاعتراض(xv).

ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض في قوله تعالى: ﭽﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ(الواقعة: ٧6).(xvi)

ولم أجد فيما بحثتُ – قدر جهدي – أحداً من النُّحاة خالف ما أثبتَه ابنُ عُصفور من قاعدةٍ، فما أثبته من قاعدة يوافقُ آراءَ النُّحاةِ جميعا.

ب -إضافة الفاعل إلى المصدر ونصب مفعوله:

أورد ابنُ عُصفور في باب (المصدر العامل عمل فعله) شاهدا على إضافة الفاعلِ إلى المصدرِ وخفضِه ونصبِ مفعوله، وهذا الشاهد هو:

وهُنَّ وقُوفٌ يَنْتَظِرنَ قضَاءهُ بضاحِي غَدَاةٍ أمْرَهُ وهوَ ضَامِر (xvii)

فالمصدرُ (قضاء) مضاف إلى فاعله، وهو (الهاء)، و(أمره) هو المفعول به للمصدر، والتقدير: (ينتظرْنَ أن يقضيَ أمرَه)، والمصدرُ لا يخلو إما أنْ يكون مضافا إلى الفاعل أو إلى المفعول، فإن أُضيف إلى الفاعل فانّ الفاعلَ يكون مخفوضاً بالإضافة ويأتي المفعولُ بعده منصوباً، وهذه قاعدة أثبتها ابنُ عصفور ووثقها بالبيت الذي ذكرنا (xviii)، هذا إن لم يُفصل بين المصدر وفاعله بالمفعول، فإن فُصل بينهما بالمفعول فهذه مسألة مختلفٌ في جوازها، فالبصريون يمنعونها ولا يجيزون ذلكَ الفصلَ بغير الظرف وحرفِ الجر، والكوفيون يجيزون ذلك بغير الظرف وحرف الجر للضرورة (xix)، وذهب أبو حيان (ت 745هـ) إلى أنّ هذا هو الصحيحُ لوجودها في قراءة ابنِ عامرٍ المتواترةِ، ولوجودها في لسان العرب في شواهد عديدةٍ(xx).

وفي هذا البيتِ فصلٌ بين المصدر ومعموله وهو (أَمرَهُ) بـ(بضاحي غداةٍ)، وهذا مَنعَ تعليقَه قومٌ، منهم الزمخشريُّ بـ(وقوف)؛ لأنَّ ذلكَ يستلزم الفصلَ بين المصدر (قضاءه) المضافِ إلى فاعله ومعمولِه الذَّي هو (أمره) بأجنبيٍّ، فلذلك علقوه بـ(قضاءه) لئلا يُفصل بينهما بأجنبي، وهذا ما نقله ابنُ هشام عن الزمخشريّ(xxi).

ت_ إضافة (ذو) إلى الفعل:

أورد ابنُ عُصفور في باب (الإضافة) الشاهدَ (اذهب بذي تسلم) لإثبات هذه القاعدةِ النحويةِ، ولم يأتِ بشاهدٍ آخرَ سواه(xxii)، وهذه القاعدةُ النحويةُ قد وافق فيها جمهورَ النُّحاة، ومنهم سيبويه إذ يقول في باب (ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء): "وممَّا يضاف إلى الفعل أيضا قوله: (لا أفعل بذي تسلم)، و(لا أفعل بذي تسلمان)، و(لا أفعل بذي تسلمون)"(xxiii)، وذهب بأنّ معناه: (لا أفعل بسلامتك)، وأنّ (ذي) مضافةٌ إلى الفعل(xxiv)، فـ(ذو) هي التي معناها (الذي) أي: الأمر الذي يسلمك عند سيبويه(xxv).

وذهب ابنُ مالك إلى أنّ هذا نادرٌ، لذلك قال فِي ألفيته:

واذهب بذي تسلمَ نادرا أتى وثنِّ واجمعَنْ فكلٌّ ثبتا (xxvi)

و(ذو) هي من ثمانيةِ أشياءَ تضاف إلى الجملة، ولا تضاف غيرُها إليها، وهي:

أولاً: أسماء الزمان ظروفاً كانت أم غير ظروفٍ، نحو قوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨﭼ(مريم: ٣٣)، وقوله تعالى: ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ(المرسلات: ٣٥).

ثانياً: (حيث) نحو قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ(الأنعام:١٢٤).

ثالثاً: (آية) بمعنى علامة، وتضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفيا بـ(ما) نحو قوله:

بآية يُقدمُون الخيْلَ شُعثًا كأنَّ على سنابِكِهَا مُدامَا (xxvii)

رابعاً: (ذو) كما مثَّل سيبويه وابنُ عُصفور.

خامساً: (لَدُنْ).

سادساً: (ريث).

سابعاً: لفظ (قول).

ثامناً: لفظ (قائل) و(قول)[xxviii].

2. ترجيح قاعدة على أخرى:

ويكون إيرادُ الشاهدِ أحياناً لترجيح قاعدةٍ نحويةٍ على أُخرى إذ يرجِّحُ ابنُ عُصفور ما يراه جديرا بالأخذ والصواب مِنْهَا، وفي ما يأتي بعضُ المسائل النحويةِ في كتاب المقرب نرى فيها إسهامَ الشاهدِ النحويِّ في ترجيح قاعدةٍ نحويةٍ على أُخرى في الاستعمال النحوي، فابنُ عُصفور يعبر عن ترجيحاته بلفظ (الأحسن) أو (الأولى) أو (والاختيار)، غالباً، ومن ذلك ما يأتي:

أ.انفصال الضمير أرجح من اتصاله:

أورد ابنُ عُصفور في باب (كان وأخواتها) شاهداً على أنَّ "كان وأخواتها " إنْ كان خبرُها ضميراً فالأحسنُ انفصالُه، واستشهد على ذَلِكَ بقول الشاعر:

لئنْ كان إيَّاهُ لقد حَالَ بعدَنا عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ [xxix]

فابنُ عُصفور يُرجِّحُ الانفصال بقولِه: "والأحسنُ الانفصال"[xxx]، وهذا مذهبُ أغلبِ النُّحاةِ إلا أنهم يجيزون الاتصالَ، ويؤكدُ سيبويه أنّ هذه الأفعالَ ليست كسائر الافعالِ ولا تقوى قوتها في إسنادها لضمائرِ النصبِ المتصلةِ، فلا يجوز إسنادُها لها، ويذهب إلى أنَّهُ لا نقول (كانه) بل نقول (كان إياه) لأنَّ "كانه قليلةٌ، ولم تستحكم هذه الحروف ههنا لا تقول كانني وليسني ولا كانك"[xxxi].

وذكر ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاج المواضعَ التي يأتي فيها الضمير متصلا ومنفصلاً، فيقول: "والمواضعُ التي يجوز فيها الاتصالُ والانفصالُ هو أنْ يكونَ الضميرُ مفعولا ثانيا لباب (أعطيت) والاتصالُ فيه أحسنُ من الانفصالِ، أو يكونَ مفعولاً ثانيا لباب (ظننت) أو ثالثا لباب (أعلمتُ)، أو خبرا لـ(كان)، أو مصدرا مضافا إلى مضمرٍ فاعل، نحو قولك: زيدٌ عجبتُ من ضربكه، ومن ضربك إياه، والانفصالُ في جميع هذا أحسنُ من الاتصالِ لعلةِ استحكامها في الضمائر"[xxxii].

إلا أنّ ابن مالك اختار الانفصال، إذْ يقول: "وكان حقٌ أنْ يمتنع انفصالُه لشبهه بهاء (ضربته)، ولكنه نُقلَ فقُبلَ، وبقي الاتصالُ راجحا لوجهين: أحدهما الشبه بما يجب اتصالُه، وإذا لم يساوه في الوجوب فلا أقل من الترجيح، الثاني: أنّ الانفصال لم يردْ إلا

في الشعر، والاتصالُ واردٌ في أفصحِ النثرِ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: (إنْ يَكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّطَ علَيْهِ، وإنْ لا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لكَ في قَتْلِهِ)[xxxiii]... وكقول بعض العرب: (عليه رجلاً ليسني)"[xxxiv].

واختار أيضا الانفصالَ في ثاني منصوبي (ظنَّ) وأخواتِها إنْ كان ضميراً، فيقول: "وعندي أنَّ اتصالَه أولى"[xxxv]، مثل: ظنَنْتُكه[xxxvi].

ويذكر ابن هشام أنّ من المواضعِ التي يأتي فيها الضميرُ متصلا ومنفصلا – لكن الفصلُ أرجحُ عند الجمهور – هو أن يكون الضمير معمولا لفعل ناسخٍ، كقولك: (خلتنيه)، و(حسبتك إياه)، والثاني أرجحُ عند الجمهور[xxxvii].

ويذكر أنّ الوصلَ أرجحُ عند ابن مالكٍ، أما إنْ كان الضميرُ خبراً لـ(كان) فابن هشام لم يرجِّحْ أحدهما على الآخر، وإنَّما اكتفى بإيراده شاهدا على الاتصال، وهو قولُ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم: "إنْ يَكُنْهُ فلنْ تُسلَّطَ عليهِ"[xxxviii]، وشاهداً على الانفصال وهو قوله: (لئن كان إياه لقد حال بعدنا... البيت[xxxix])[xl].

وكأن عبارة ابن مالكِ: (نُقِل فقُبِل) يُفهمُ منهَا أنَّهُ أرادَ أنّ الانفصالَ قليلٌ، وهو غيرُ صحيحٍ، فالانفصالُ أكثرُ كما يقول الزمخشري[xli].

ب. تنازع عاملين على معمول واحد:

أورد ابنُ عصفور في باب (الإعمال) شاهداً على تنازع عاملين أو أكثر على معمول واحد، وهو قوله:

سُئِلتَ فَلَمْ تَبْخَلْ ولمْ تُعْطَ طَائِلاً فسِيَّانِ لا فَقْرٌ لَدَيْكَ ولا ذَمٌّ[xlii]

فقد تقدم على المعمول وهو (طائل) ثلاثةُ عوامل، وهي: (سُئلتَ، تَبْخَلْ، تُعْطَ) وهذا الشاهدُ أورده على أنَّ من الاختيار أنْ يكون (طائلا) معمولا لثاني أو آخر العوامل، فقد جاء به شاهدا على ترجيح أن يكون آخرُ العوامل هو الذي يعمل في المعمول[xliii].

وهذا الباب يُسمَّى باب (الإعمال أو التنازع) عند النحويين، وحقيقتُه أنْ يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يُشبهانهما، أو فعلٌ متصرفٌ واسمٌ يُشبهه ويتأخر عنهما معمولٌ وهو مطلوبٌ لكلٍ منهُما من حيثُ المعنى[xliv]، فهو عبارة عن توجُّهِ عاملين إلى

معمولٍ واحدٍ، نحو: (ضربت وأكرمت زيدا)، فكلُ واحدٍ من (ضربت)، و(أكرمت) يطلب (زيدا) بالمفعولية، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال كل واحدٍ من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهم، فذهب البصريون إلى أن الثَّاني أولى به لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأوَّل أولى به لتقدمه[xlv].

وذهب ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي مذهب البصريين، وذكر أدلة الفريقين في ذلك وردَّ أدلة الكوفيين، فهو يقول: "واحتج أهلُ الكوفةِ على صحةِ مذهبهم بأنّ المتقدم أولى بالإعمال؛ لاعتناء العرب به، وجعله في أوّلِ الكلام، وممَّا يقوي مذهبهم أن يقولوا: قد وجدنا من كلام العرب أنَّهُ متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوبٌ وكلُ واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى فإنَّ التأثيرَ للمتقدم منهُما دليل ذلك القسمُ والشرطُ إذا اجتمعا، فانّ العربَ تبني الجوابَ على الأوَّلِ مِنْهُما وتحذفُ جواب الثَّاني لدلالة جواب الأوَّلِ عليهِ، تقول: (إنْ قام زيدٌ والله يقم عمروٌ، والله إنْ قام زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ)، فكذلك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول، واحتجوا بأن إعمال الثاني قد يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر...، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيءٍ من ذلك، فلذلك كان إعمالُ الأول أولى، وهذا كلُّه لا حجةَ فيه، أما قولُهم إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوبٌ فإن العربَ تجعلُ المطلوبَ للمتقدم منهُما، فغيرُ مسلَّمٍ على الإطلاق، بل لا يخلو أنْ يكونا عاملين أو غيرِ عاملين أو كان أحدُهما عاملاً والآخرُ ليس كذلك، فربما يكونُ الأمرُ على ما ذكروا، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإنّ المعمول للمتأخر منهما، نحو: (إن لم يقم زيدٌ يقم عمروٌ)، فـ(يقم) تقدمه عاملان (إن)، و(لم) والذي يعمل فيه إنَّما هو المتأخرُ وهو (لم) بدليل أنَّ أداةَ الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنَّهُ يفتح استعمال الجوابِ غيرَ مجزومٍ في اللفظ، بل لا يوجد ذلكَ إلا في ضرورةِ شعرٍ وذلكِ نحو قوله:

من يكدني بشيءٍ كنتُ منه كالشجا بين حلقِه والوريد [xlvi]

فلو كان (يقوم) مِنْ (إنْ لم يقم زيد يقم عمروٌ) مجزوما بـ(إنْ) لوجبَ أنْ لا يجوز في الجواب فعلٌ ماضٍ إلا في الشعر أو في نادر الكلام، وكونُه من كلام العرب الفصيح دليلٌ على أن الجازم (لم) دون (إنْ) لمجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا

المجاورة مع فسادِ المعنى في مثلِ قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فجرّوا (خربا) على أنَّهُ صفةٌ لـ(ضب) مع أنّ الخربَ في الحقيقة إنَّما هو الجُحْرُ، فالأحرى أنْ يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى، وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الإضمار قبل الذكر على مذهبنا، وهو الصحيح على ما يُبَيَّن بعدُ إنْ شاء الله تعالى، ففي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأوَّل من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول، فما يؤدي في بعض المسائلِ إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى ممَّا يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب، إلا في هذا الباب خاصةً، وأيضا فإن أكثر السماع إنَّما ورد بإعمال الثاني وعليه نزل القرآن قال الله تعالى:ﭽ بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج ﭼ(الكهف: ٩٦) فـ(قطرا) منصوبٌ بـ(أُفرغ)، فلو كان منصوبا بـ(آتوني) لكان: (أُفرغه عليه) وقال الله تعالى:ﭽ ں ں ڻ ﭼ(الحاقة: ١٩)، فـ(كتابيه) منصوبٌ بـ(اقرؤوا) ولو كان منصوبا بـ(هاؤم)، لكان (اقرأوه كتابيه)، فثبت بما ذكرنا أنّ الاختيار إعمالُ الثاني وأنّ إعمال الأول جائزٌ... فإذن ثبت أنَّهُ يجوز إعمالُ الأول والثَّاني في هذا الباب، وإنْ كان الاختيارُ إعمالَ الثَّاني كما تقدم"(xlvii).

ويذكر السيوطي علة ذلك عند الفريقين، فيقول: "وعلى الأول الأقرب من العاملين أو العوامل أحق بالعمل في الاسم من الاسبق عند البصرية لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله، والأسبقُ عند الكوفية أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مفسره"(xlviii).

3. بيان حكم نحوي:

أورد ابن عصفور طائفةً من الأحكام النحوية التي وثَّقها في كتابه، وكان حريصاً على ذكر الحكم النحوي من قلَّةٍ أو كثرةٍ أو ندرةٍ إلى آخره من الأحكام، وكان لا يكتفي بذكر الشاهد على مسألة ما، بل كان يذكر أنّ ذلكَ قليلٌ، أو كثيرٌ، أو مطردٌ، أو شاذٌّ، أو مسموعٌ، وفيما يأتي بعضٌ منْها:

أ. **مباشرة الفعل لحرف النداء:**

أورد ابن عصفور شاهدا على أن مباشرة الفعل لحرف النداء مستوحشٌ وهو قليل[xlix]، وهذا الشاهد هو:

ألا يا اسقياني قبلَ غارةِ سنجالِ [l] وقبل منايا باكراتٍ واجيال

هذا ما ذكره ابنُ عصفور، وهو أنّ (يا) قد دخلت على الفعل وهو مستوحش وقليل، وقال بأن (يا) هي حرف نداءٍ، فهذا ما يفهم من كلامه[li]، لكن ابن عصفور يفصِّلُ المسألة في كتابه (شرح الجمل) ويقول: "وإن وجد حرفُ النداء قد دخل على ما لا يصح نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين في ذلك قولان: منهم من ذهب إلى أن المنادى محذوف، ومنهم من ذهب إلى أن الحرف للتنبيه لا للنداء، وهو الأحسنُ"[lii]، فهو يرجح التنبيه، وذكر ابنُ هشامٍ ذلكَ، وذكر أيضا أنّ ابن مالك قال بأنه إذا ولي (يا) دعاءٌ أو أمرٌ فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما، وإلا فهي للتنبيه[liii].

ووافق ابن عصفور سيبويه في ذلك، فسيبويه يقول: "وأما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبهُ المأمور، قال الشاعر وهو الشماخ:

ألا يا اسقياني... البيت"[liv]، وذكر ذلك في باب (عدة ما يكون عليه الكلم)، وذهب أبو حيان إلى ذلك أيضاً، فيقول بعد أن ذكر أن هذا التركيب موجود في كلام العرب: "والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء، وحُذف المنادى؛ لأنَّ المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حُذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذفُ جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادي، فكان ذلك إخلالا كبيرا... فـ(يا) عندي في تلك التراكيب حرفُ تنبيه أُكدِ به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد"[lv]، ورجَّح السمينُ الحلبي أن تكون للتنبيه[lvi].

والذي لاحظ من كلام ابن عصفور أنه ذهب إلى أن (يا) حرف نداءٍ في كتابه المقرَّب وذهب إلى أنها حرفُ تنبيه في كتابه شرح الجمل، فـ(يا) في الحقيقة تأتي لمجرد التنبيه فقط، وتأتي للنداء وهو ما ذكره المراديُّ في كتابه (الجنى الداني)، وذكر بأنّه الصحيحُ، أي: التنبيهُ[lvii].

ب. (مَنْ) الاستفهامية تُعرب كـ(أيّ) حالة الوصل:

أورد ابن عصفور شاهدا على أن (مَنْ) الاستفهامية تكون معربةً حالةَ الوصل، كما تعرب (أيّ) الاستفهامية، ولم يكتف بذكر الشاهد فقط، وإنَّما قال بأنَ ذلك نادرٌ، ولا يقاسُ عليه وسماعي أيضاً[(lviii)]، وهذا الشاهد هو:

أتوا ناري، فقلتُ : منونَ أنتم؟ فقالوا : الجنُّ، قلت : عموا ظلاما [(lix)]

وذكر أن يونس شيخ سيبويه حكى أن بعض العرب يُعربُ (من) فيحكي بها النكرات كما يُحكى بـ(أي)[(lx)].

وجاء في العين أنّ (من) يُحكى بها الأعلام والكنى في لغة أهل الحجاز، فيقال في الرفع: منو للواحد، ومنان للاثنين، ومنون للجميع، قال: أتوا ناري...... البيت[(lxi)].

ومذهب سيبويه في ذلك يتضح من قوله في باب (مَنْ إذا كنت مستفهما عن نكرة) فيقول: "اعلم أنك تثني (من) إذا قلت: رايتُ رجلين، كما تثني (أيا) وذلك قولك: رأيتُ رجلين، فتقول: منين، كما تقول أيَّين، وأتاني رجلا قلت: منين، كما تقول: أيين، وإنْ قال: رأيت امرأة، قلت: مَنَهْ، كما تقول: أيَّةً، فإنْ وصل قال: مَنْ يا فتى للواحد والاثنين والجمع"[(lxii)] هذا هو مذهبُه، فقد أجاز (منون) حالة الوقف لا الوصل، أما في حالة الوصل، فقد قال بعدما استبعد ما ذهب إليه شيخُه يونس من قياس (منه) على (أية): "وهذا بعيدٌ، وإنَّما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرةً في شعر ثم لم يُسمع بعدُ: أتوا ناري...... البيت"[(lxiii)].

ثم يقول: "وزعم يونسُ أنه سمع إعرابياً يقول: ضرب منٌ منا، وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثيرٌ، وكان يونسُ إذا ذكرها يقول: لا يقبلُ هذا كل أحدٍ"[(lxiv)]، فيفهم من كلامه أنَّ (منٌ) للمفرد، و(منون) للجمع، وحاصل ذلكَ أنها تكون معربةً كـ(أي)، فهو قد أنكر أنها تكونُ للمفرد، وقال إنّ (منون) قاله مرة شاعرٌ ولم يُسمع بعدُ، ولم ينكرْها، مثل ما أنكرها في المفرد، وهذا في حالة الوصل.

ويقول المبرد في (منون): "فإن اضطر شاعرٌ جاز أن يصل بالعلامة، وليس ذلك حسنا، قال الشاعر: أتوا ناري... البيت"[(lxv)]، فهو يعدها من الضرورة، وهي غير حسنة عنده.

وعدَّ الزمخشري ذلك من الشاذ حالة الوصل في البيت[lxvi]، وعدَّ العكبريُّ ذلك ضرورةً شعرية حالة الوصلِ أيضا[lxvii].

وعدها ابن مالك من الشاذ، إذ يقول: "وإن سُئل عنه بـ(من) حكي في لفظها في الوقف خاصة ما له من الحركات بإشباع كقولك لمن قال: لقيني رجل: منو؟ ولمن قال: رأيت رجلا: منا؟ لومن قال: مررت برجل: مني؟ وتقول لمن قال: رأيت امرأة: مَنَهْ أو مَنَتْ؟ ولمن قال رأيت رجلين: منَيْن؟ ولمن قال: رأيت رجالا: منين؟ ولمن قال: رأيت امرأتين: منْتَين؟ أو مَنَتَين؟ ولمن قال: رأيت نساءاً: مَنات؟ فإن وصلتَ قلت: من يا فتى؟ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وفي قول الشاعر: (أتوا ناري...... البيت)، شذوذٌ من وجهين: أحدهما: أنَّهُ حكى مقدَّراً غيرَ مذكورٍ، والثَّاني: أنَّهُ أثبتَ العلامةَ في الوصل، وحقُّها ألا تثبُتَ إلا في الوقف"[lxviii].

ت. (دعا) يصل إلى مفعول ثانٍ بغير حرف جر سماعا:

ذكر ابن عصفور في باب (الأفعال المتعدية) أنّ هناك أفعالاً تدخل على مفعولين ليس أصلُهما مبتدءًا وخبراً وهذه الأفعال قسمٌ منهَا يصل إلى مفعوليه بنفسه، مثل: أعطيت زيدا درهما، وقسمٌ يصل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخرِ بحرف الجر، وهو كلُّ فعل يطلب مفعولين إلا أنَّ طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الجر، نحو قولك: اخترت من الرجال زيدا، وذكر أن من هذه الأفعال التي تصل إلى أحد المفعولين بحرف جر أفعالاً تصل إليهما بغير حرف جر، لكن هذا لا يجوز عنده، فيقول: "ولا يجوز حذفُ حرف الجر ووصولُ الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سُمع، وممَّا سمع ذلك فيه: (اختار، واستغفر، وأمر، وسمَّى، وكنَّى، ودعا بمعنى سمَّى)، قال:

دعتني أخاها أمُّ عمروٍ ولم أكُنْ ... أخاها ولم أرضعْ لها بلَبانِ [lxix]

أي: سمَّتني أخاها "[lxx]، وكلامُه واضح فهو قد حكم على ذلك بأنه سماعيٌّ، ويقول في كتابه شرح الجمل: " وينبغي أن يُعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعديا بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله، ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع (أنَّ) و(أنْ) نحو: عجبت أنك قائم، وعجبت أنْ قائمٌ زيد، وذلك لطول (أنَّ وأنْ) بالصلة، والطولُ يستدعي التخفيف، أو في أفعالٍ مسموعةٍ تُحفظ ولا يقاس عليها،

وهي: (اختار، واستغفر، وسمَّى، وكنى بمعنى سمى، وأمر) تقول: أمرتك الخير، تريد بالخير... وتقول: اخترت الرجال زيدا، تريد من الرجال، قال الله تعالى: چﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ چ(الأعراف: ١٥٥)، معناه: من قومه "[lxxi]، ويقول أنَّه أراد الشاعر أن يقول: دعتني بأخيها، أي: سمتني بذلك، وإن أردت الفعل من الاستدعاء لم يتجاوز مفعولا واحدا، مثل: دعوت زيدا، أي: استدعيته[lxxii].

لكن سيبويه بعد أن ذكر أن (دعا) التي بمعنى (سمَّى) تتجاوز إلى مفعولين بغير حرف جر وجعل من ذلك قوله تعالى: چﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ چ(الأعراف: ١٥٥)، وذكر شواهد لتلك الأفعال التي تصل إلى مفاعليها من غير الحرف، ومنها (دعا)، قال بأنها في الأصل تصل بالحرف لكن عندما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ويقول: وليست هذه الأفعال التي عملت من غير الحرف أكثر في كلامهم جميعاً ولم يقل أنها سماعية[lxxiii].

وأغلبُ النحويين أجازوا ذلك، ولم يذكروا أن هذا الأسلوب وهو وصول هذه الأفعال إلى مفاعيلها بنفسها سماعيٌّ لا يقاس عليه، فهذا الفراءُ يقول في تفسير الآية: "وجاء التفسير: اختار منهم سبعين رجلا، وإنما استُجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (من)؛ لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خيرُ القوم، وخيرٌ من القوم، فلما جازت الاضافةُ مكان (منِ) ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتُكم رجلا، واخترت منكم رجلا"[lxxiv].

وهذا الأخفش يقول: "أي اختار من قومه، فلما نُزِعَ (مِنْ) عمل الفعلُ"[lxxv] وأجاز ذلك المبرد أيضاً[lxxvi].

وأجاز ذلك أبو بكر بن السراج وجعل هذه الأفعال تحت باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين[lxxvii]، وهذا النحاس يذكر أنّ هذه الأفعال تتعدى إليهما من غير حرف الجر[lxxviii]، والعكبريُّ أيضا[lxxix]، وابن هشام عندما ذكر أنّ هذه الأفعال تتعدى إلى مفاعيلها تارةً بحر الجر، وتارةً بغيره من غير أنْ يرجِّحَ أحدَ الوجهين[lxxx]، إلا أنّ أبا

حيان ذهب مع شيخه ابن عصفور وقال بأن ذلك مقصور على السماع، وزاد في الأفعال: (زوَّج وصدَّق)(lxxxi).

4. جواز الأمرين أو احدهما:

أورد ابن عصفور شواهد على مسائل نحوية وكانت هذه الشواهد تبين وجها من الوجوه التي تأتي عليها هذه المسألة، وكان يذكر هذا الوجه والشاهد عليه من غير ترجيح أحدهما على الآخر وكان غالباً ما يعبّرُ عن ذلك بقولِهِ: (يجوز، وإنْ شئت)، ومن هذه المسائل ما يأتي:

أ. **حذف حرف النداء:**

أورد ابن عصفور شاهداً من القرآن الكريم على جواز حذف حرف النداء وابقاء المنادى، وهذا الشاهد هو قوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼ(يوسف: ٢٩)، إلا أن يكون المنادى اسم إشارة أو نكرة مقبلا عليها أو غير مقبل(lxxxii).

ويقول ابنُ جني: "يجوز أن تحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفا لـ(أي) تقول: زيدٌ أقبل، لأنَّه لا يجوز أن تقول: يا أيها زيدٌ أقبل، ولا تقول: رجلٌ أقبل"(lxxxiii).

ويذهب الشيخ الغلاييني أنّ حذف النداء كثيرٌ، ويقصدُ بالحرف (يا) وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ(الأعراف: ١٤٣)، وقوله تعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ(المنافقون: ١٠)(lxxxiv).

ولا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: (وازيداه)، ولا مع الضمير، نحو: (يا إياك قد كفيتك)، ولا مع المستغاث، نحو: (يا لزيد)، والمنادى المتعجب منه والمنادى البعيد، والحذف مع اسم الإشارة قليلٌ وكذا مع اسم الجنس(lxxxv).

ب. **إلحاق (نعم، وبئس) علامة التأنيث إن كان فاعلهما كنى به عن مؤنث:**

يقول ابن عصفور: "فإن كان المذكر قد كني به عن مؤنث ألحقتهما علامة التأنيث إن شئت، نحو قولك: (هذه الدار نعمت البلد)؛ لأن البلد هنا كنايةٌ عن

الدار "[lxxxvi]، وجاء بشاهدٍ على ذلك ليبين هذا الوجه من غير أن يرجح أو يضعف أحدهما، وهو:

أو حُرةٌ عيطل ثبجاء مجفرةٌ دعائم الزور نعمت زورق البلد [lxxxvii]

فـ(الزورق) مذكر، وألحق العلامة لما كني به عن الحرة التي هي مؤنث.

ومذهب سيبويه في ذلك يتضح في قوله: "واعلم أنَّ (نعم) تؤنثُ وتذكَّرُ، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإنْ شئتَ قلت: نعم المرأةُ، كما قالوا: ذهب المرأةُ، والحذف في نعمت أكثر "[lxxxviii].

ويتضح من كلام ابن عصفور أنَّهُ يَعُدُّ (نعم وبئس) فعلين لا اسمين، وذلك لأنَّ الذين ذهبوا إلى أنهما فعلان استدلوا على لحاق التاء لهما، والتاءُ تدخل على الفعل لا الاسم، وهؤلاء هم البصريون، فقد ذهبوا إلى أنهما فعلان لا يتصرفان، واستدلوا أيضاً على فعليتهما بلحاق الضمائر لهما، نحو: (نعما رجلين الزيدان) و(نعموا رجلا الزيدون)، هذا ما نسبه أبو البركات الأنباريُّ في كتابه (الإنصاف) إلى البصريين [lxxxix]، لكن شيخ البصريين وإمامهم سيبويه يقول: "واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نعموا رجالاً"[xc].

أما الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما، وحروف الجر أيضا كقول بعض العرب: (يا نعم المولى ويا نعم النصير)، و(نعم السيرُ على بئس العير)[xci].

وقد رده ابن عصفور بأن ذلك عند الفراء من قبيل ما جُعِلَ من الجمل اسما محكيا على جهة التلقيب[xcii].

ت. دخول اللام في جواب (لولا):

أورد ابن عصفور شاهدا على أن اللام تدخلُ في جواب (لولا) و(لو) إذا كان موجبا، أو منفيا بـ(ما)، ويجوز أيضاً حذفُها، فهو قد جوَّز الأمرين معا من غير أن يرجح أحدهما على الآخر [xciii]، والشاهد هو:

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري [xciv]

ويروي هذا البيت بروايات مختلفة عند النحاة، منها ما جاء في (الكشاف)، وهي قوله:

لوما الحياءُ ولوما الدين عبتُكُما ببعض ما فيكما إذ عبتُما عوري [xcv]

ويقول الزمخشري أن: "(لو) ركبت مع (لو) و(ما) لمعنيين: معنى امتناع الشيء لوجود غيره، ومعنى التحضيض"[xcvi].

وهو يريد أن (لولا) تأتي لمعنى التحضيض أيضاً، لذلك يقول في موضع آخر، وهو تفسيره لقوله تعالى: ﭽﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ(القصص: ٤٧)، إن الأولى: امتناعيةٌ، أي حرف امتناع لوجود، والثانية: تحضيضية[xcvii]، ولسنا بصدد معاني (لولا) أو (لوما) فقد أثبت ذلك النحاة أنهما تأتيان لذلك[xcviii].

ويقول ابن عصفور: "وإن كانت (لولا) حرف امتناع لوجود لم يلها إلا الابتداء، وتدخل اللام في جوابها وجواب (لو) إذا كان موجبا أو منفيا بـ(ما) أو بمعناها، ويجوز حذفها"[xcix]، وجعل من حذفها البيت.

وعبارتُه توهِمُ بأنّ اللام تدخل في جواب (لولا) إنْ كان منفياً، ويجوز أيضا حذفُها، لكنْ بما أنَّهُ استشهد بالبيت، والبيتُ جوابُها فيه مثبتٌ، فإن ذلك يدل على أنه يجوز دخولها وحذفها، أي: اللام.

وذهب أبو حيان إلى أنَّ الأكثر في جوابها إنْ كان مثبتاً دخولُ اللام، ويقول: "ولم يجئ في القرآن مثبتاً إلا باللام، إلا فيما زعم بعضُهم أنّ قوله تعالى: ﭽﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ(يوسف: ٢٤)، جواب (لولا) قُدِّمَ، فإنَّه لا لام معه، وقد جاء في كلام العرب بغيرِ لام، وبعضُ النحويين يخُصُّ ذلك بالشعر"[c].

وذهب إلى ذلك السمين الحلبي أيضاً، وقال بأن الأكثر في جوابها إنْ كان مثبتا دخولُ اللام، وجعلَ من ذلك قوله تعالى: ﭽﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ(البقرة: ٦٤)، فذكر اللام لانَّ الجواب مثبتٌ، وقد جعلَ البيتَ من القليل[ci].

الخاتمة والتوصيات

في نهاية البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1. التزام ابن عصفور بالاحتجاج بكلام العرب المحتج به، فلم يستشهد بكلام غيره في الشعر والنثر.
2. أكثر من إيراد الشواهد الشعرية المجهولة.
3. جاء بشواهد شعرية مختلف في روايتها من غير أن يذكر أن لهذه الشواهد روايات أخرى.
4. لم يستشهد بجميع ما ذكر من الشواهد النحوية، فقد خرج منها الكثير، وجاء بشواهد أخرى كثيرة لمجرد وصفها بأنها ضرورة، فكان منهجه في الباب النحوي الواحد أن يذكر القاعدة ثم الشاهد عليها، ثم يذكر ما خالف هذه القاعدة من شواهد فيخرجها أو يصفها بانها ضرورة.
5. وأخيراً جعل النصوص الفصيحة تسير وراء قواعده التي استنبطها منها، لاسيما القرآن، وهذا أمر غريب منه، ومن النحاة ممن سار على منهجه.

ويوصي الباحث بعد دراسته هذه الشواهد النحوية بما يأتي:

1. دراسة الشواهد النحوية المجهولة؛ لان ما كان مجهولاً منها سابقاً فلربما يكون اليوم غير مجهول، فقد طبع من تراثنا العربي اليوم الشيء الكثير، وهذا يتيح للباحثين فرصة لتوثيق هذه الشواهد، أو على الاقل الاتيان بشواهد شعرية

مقيسة عليها، وإن لم يكن ذلك فيبين من خلالها منهج النحاة في تأصيل القواعد على شواهد مجهولة، أو عزوها إلى النحاة الموثوق بروايتهم ودراستها.

2. اختلاف الرواية في الشواهد الشعرية، فقد وجدت الكثير من الشواهد الشعرية لها روايات مختلفة عما استشهد به النحاة من الروايات وبخاصة تلك التي كانت نسخها في الديوان مختلفة وروایاتها متفقة.

فهاتان المشكلتان تكاد تكون محور اختلاف النحاة في تأصيل قواعدهم، فلابد لهما من دراسة موسعة في ذلك.

ABSTRACT

The Benefit of Grammatical Examples In Al-Muqarab Book to Ibn Osfor

Conclusion and Recommendations

1- Ibn Osfor followed and committed to the Arab speech's reliable examples. He did not cite other works, whether in poetry and prose.

2- He uses a lot of examples of unknown poetry.

3- He uses various examples of poetry, not to mention that these examples have another narrations.

4- He did not cite all the grammatical examples mentioned in this subject. He uses many others and describes it as a must-used examples. His approach in syntax is to mention the rule then the examples, and then say what violates this rule of examples or separate it or describe it as necessary.

5- Finally, making the eloquent texts follow these rules by which he derived from, especially the Quran

After studying the grammatical examples , the researcher recommends to:

1- Study the unknown grammatical examples, because what was previously unknown, might be known nowadays. A lot of Arab heritage has been printed nowadays, this allows researchers to document these examples, or at least come up with reliable poetic examples. If not, by using these examples, the grammarians inventing new rules that are based on unknown examples or bring them back to reliable grammarians and to study them.

2- Difference poetic examples in the narrations. It has been found a lot of examples of poetry which have different narrations cited by the grammarians, especially those which were copied in the Diwan of different and agreed upon narrations.

These two problems are almost the center of grammarians disagreement, so they need an extensive study.

الهوامش

(i) ينظر: فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م: 109/3، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ - 1979م: 210/2، والأعلام، خير الدين الزركلي، (ت1396هـ) دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م: 27/5.

(ii) ينظر: المقرب، علي بن مؤمن، ابن عصفور الاشبيلي، (ت696هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد (د.ت)، مقدمة المحقق، الهامش4.

(iii) ينظر: فوات الوفيات: 110/3، وبغية الوعاة للسيوطي: 210/2.

(iv) ينظر: المقرب: 7، ومقدمة المحقق، الهامش 4.

(v) ينظر: فوات الوفيات: 109/3-110، وبغية الوعاة للسيوطي: 210/2، وشذرات الذهب للحنبلي: 330/5-331.

(vi) ينظر: فوات الوفيات: 293/4-294، والمقرب: 43 مقدمة ابن عصفور نفسه

(vii) ينظر: العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن محمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط/2، 1984م: 292/5، وفوات الوفيات: 110/3، وبغية الوعاة للسيوطي: 210/2، وشذرات الذهب للحنبلي: 330/5.

(viii) ينظر: المقرب: مقدمة المحقق: 16.

(ix) الخصائص لابن جني: 335/1.

(x) المصدر السابق: 331/1.

(xi) ينظر: حاشية الصبان: 84/3.

(xii) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور: 171/1.
(xiii) ينظر: الخصائص لابن جني: 335/1.
(xiv) لم أعرف قائله، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص: 335/1، وقد نسبه لامرئ القيس، ولم أجده في ديوانه. ينظر: ديوانه، ونسبه أبو بكر الأنباري في الزاهر له أيضاً: 211/2، ونسبه الزمخشري له أيضاً في المفصل: 282.
(xv) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبدالله، القيسي، (ت: نحو سنة 550هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1987م: 279/1-280.
(xvi) ينظر: البرهان للزركشي: 62/3.
(xvii) البيت من الطويل، وهو للشماخ الذبياني، ديوانه: 177، وفيه: (لهن صليل... عذاةٍ).
(xviii) ينظر: المقرَّب: 143.
(xix) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 427/2.
(xx) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: 231/4، والقراءة هي قوله تعالى: (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائِهم) وقد سبق تخريجها.
(xxi) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: 699، ولم أجد ذلك في الكشاف.
(xxii) ينظر: المُقَرَّب: 237.
(xxiii) الكتاب لسيبويه: 118/3.
(xxiv) ينظر: المصدر السابق: 118/3.
(xxv) ينظر: المصدر السابق: 118/3.
(xxvi) شرح الكافية لابن مالك: 946/2.
(xxvii) البيت من الوافر لم أعرف قائله.
(xxviii) ينظر: مغنى اللبيب: 547-551.
(xxix) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة (ت:93هـ): ديوانه، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، المطبعة الوطنية، بيروت، ط/1، 1934م: ص91.
(xxx) المُقَرَّب: 104.
(xxxi) الكتاب: 358/2.
(xxxii) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 107/2.
(xxxiii) صحيح البخاري: 454/1، رقم: (1289)، باب: (إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه).
(xxxiv) شرح الكافية لابن مالك: 231/1.
(xxxv) شرح الكافية لابن مالك: 231/1-232.
(xxxvi) ينظر: المصدر السابق: 231/1.
(xxxvii) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: 99/1.
(xxxviii) سبق تخريجه.
(xxxix) سبق تخريجه.
(xl) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: 102/1.
(xli) ينظر: المفصل للزمخشري: 170.
(xlii) البيت من الطويل، وهو للحطيئة، ديوانه: 45، وفيه: (فَسِيَّان لا ذمٌ علَيكَ ولا حمدُ).
(xliii) ينظر: المقرَّب: 274.
(xliv) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: 186/2.
(xlv) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 83/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالكك 157/2-160.

[xlvi]البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي، حرملة بن المنذر، (ت:41هـ)، جمع وتحقيق: د.نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م: 52، وفيه: (من يردني بشيءٍ).
[xlvii]شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/80-83.
[xlviii]همع الهوامع للسيوطي: 3/118.
[xlix]ينظر: المقرَّب: 74-75.
[l]البيت من الطويل، وهو للشماخ الذبياني، ديوانه: 456، وفيه:
ألا يا أصبحاني قبل غارة سِنجالِ وقبل منايا باكراتٍ وآجالِ
[li]ينظر: المقرَّب: 74-75.
[lii]شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/44.
[liii]ينظر: مغني اللبيب: 488-489.
[liv]الكتاب: 4/224.
[lv]البحر المحيط لأبي حيان: 7/66.
[lvi]ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي: 8/601.
[lvii]ينظر: الجنى الداني للمرادي: 355.
[lviii]ينظر: المقرَّب: 328.
[lix]البيت من الوافر وهو لتأبط شرا، (ت:80 ق.هـ): ديوانه ص256، جمع وتحقيق وشرح: علي ذي الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1984م: ، قسم مختلط النسبة مِمَّا ليس من شعره ونسب إليه.
[lx]ينظر: المقرَّب: 328.
[lxi]ينظر: العين للخليل: 8/390: باب النون والميم (منى).
[lxii]الكتاب لسيبويه: 2/408-409.
[lxiii]المصدر السابق: 2/410-411.
[lxiv]المصدر السابق: 2/411.
[lxv]المقتضب للمبرد: 2/307.
[lxvi]ينظر: المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري: 188.
[lxvii]ينظر: اللباب للعكبري: 2/138.
[lxviii]شرح الكافية لابن مالك: 4/1717-1718.
[lxix]البيت من الطويل، لم أعثر على قائله، وهو في الكامل للمبرد: 1/161.
[lxx]المقرَّب: 134-135.
[lxxi]شرح الجمل لابن عصفور: 1/279-280.
[lxxii]ينظر: المصدر السابق: 1/282.
[lxxiii]ينظر: الكتاب: 1/37-38.
[lxxiv]معاني القرآن للفراء: 1/395.
[lxxv]معاني القرآن للاخفش: 279.
[lxxvi]ينظر: المقتضب للمبرد: 4/330.
[lxxvii]ينظر: الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت: 316هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1988م: 1/178.
[lxxviii]ينظر: اعراب القرآن للنحاس: 4/268.
[lxxix]ينظر: اللباب للعكبري: 1/269.
[lxxx]ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 479.
[lxxxi]ينظر: البحر المحيط لابي حيان: 4/397.
[lxxxii]ينظر: المقرَّب: 194.

[lxxxiii]اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت:392هـ)، تحقيق: د.سميح أبي مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988م: 80.
[lxxxiv]ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: 156/3.
[lxxxv]ينظر: شرح ابن عقيل: 256/2-257، وجامع الدروس العربية للغلاييني: 156/3.
[lxxxvi]المقرَّب: 72.
[lxxxvii]البيت من البسيط لذي الرمة: ديوانه: 72.
[lxxxviii]الكتاب: 178/2.
[lxxxix]ينظر: الإنصاف: 104/1، 143، وأسرار العربية: 96-97.
[xc]الكتاب: 179/2.
[xci]ينظر: الانصاف: 103/1، وأسرار العربية: 96.
[xcii]ينظر: المقرب: 69.
[xciii]ينظر: المقرَّب: 98.
[xciv]البيت من البسيط، لأبي بن مقبل، (ت: 37هـ)، ديوانه ص71، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1416هـ - 1995م: ، وفيه (لولا).
[xcv]الكشاف للزمخشري: 535/2.
[xcvi]المصدر السابق: 535/2.
[xcvii]ينظر: الكشاف للزمخشري: 422/3.
[xcviii]ينظر مثلا: معاني (لولا، ولوما) في: الجني الداني للمرادي: 597-613، ومغني اللبيب: 359-365.
[xcix]المقرَّب: 98.
[c]البحر المحيط: 408/1.
[ci]ينظر: الدر المصون: 411/1.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. أسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د.ت).
2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، (ت316هـ)، تحقيق : د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1988م.
3. إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1409هـ – 1988م.

4. الاعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/15، 2002م.
5. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق (د.ت).
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت761هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط/5، 1399هـ - 1979م.
7. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي، (ت نحو سنة 550هـ)، دراسة وتحقيق، د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1987م.
8. البحر المحيط، الأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1422هـ - 2001م.
9. البرهان في علوم القرآن : محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.
10. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط/2، 1399هـ - 1979م.
11. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه: د.عبدالمنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط/28، 1414هـ - 1993م.

12.الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، الحسن بن قاسم (ت749هـ)، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1413هـ - 1992م.
13.حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بهامش شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).
14.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ت).
15.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، احمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تحقيق: د.أحمد محمود الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1424هـ- 2003م .
16.ديوان أُبي بن مقبل، (ت370هـ)، تحقيق : د.عزة حسن، دار الشروق العربي، بيروت، 1416هـ - 1995م.
17.ديوان أبي زبيد الطائي، حرملة بن المنذر، (ت41هـ)، جمع وتحقيق: د.نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967م.
18.ديوان الحُطَيْئة (ت60هـ)، اعتنى به وشرحه : حمد وطمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط/2، 2005م.
19.ديوان الشمّاخ الذبياني (ت22هـ)، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، (د.ت).
20.ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه : عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط/2، 1425هـ - 2004م.
21.ديوان تأبط شراً، (ت80 ق.هـ)، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1984م.
22.ديوان ذي الرمّة (ت117هـ)، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1995م.

23.ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت93هـ)، وقف على طبعه وتصحيحه، بشير يموت، المطبعة الوطنية، بيروت، ط/1، 1934م.
24.الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري، (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1992م.
25.شذرات الذهب في اخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، (ت1089هـ)، تحقيق : عبدالقادر الارناؤوط ومحمود الارناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط/1، 1406هـ
26.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بها، الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا، ط/2، 1405هـ - 1985م.
27.شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت671هـ)، تحقيق وتقديم: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط/1، 1982م.
28.شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور الاشبيلي، (ت696هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1419هـ - 1998م.
29.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت761هـ)، تحقيق : عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط/1، 1404هـ - 1984م.
30.صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (ت256هـ)، تحقيق : د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط/3، 1407هـ - 1987م.

31.العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت748هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط/2، 1984م.
32.العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت170هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
33.فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط/1، 1974م.
34.الكامل، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، حققه وعلق عليه وضع فهارسه: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1418هـ - 1997م.
35.كتاب سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408هـ، 1988م.
36.الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، (ت538هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
37.اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء محمد الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، (ت616هـ)، تحقيق: د. عبدالاله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط/1، 1995م.
38.اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت392هـ)، تحقيق: د.سميح أبي مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988م.
39.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1403هـ - 1982م.

40.معاني القرآن، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، (ت215هـ)، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1423هـ – 2002م.
41.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الانصاري، (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط/6، 1985م.
42.المفصل في صبغة الاعراب، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، (ت538هـ)، تحقيق : د.علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط/1، 1993م.
43.المقتضب، المبرد أبو العباس محمد بن زعزيد، (ت285هـ)، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
44.المقرب، علي بن مؤمن، ابن عصفور الاشبيلي، (ت696هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).
45.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت911هـ)، تحقيق : عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).
46.